حروب السودان الكُبرى

حمّور زيادة

«السيناريو الأسوأ، أن يصبح السودان نسخة جامحة من الصومال لمدة 20 أو 25 عاماً». المبعوث الأميركي الخاص إلى السودان توم بيريلو.

يمكن أن يرى الناظر إلى حرب السودان حروباً عدّة تخاض في وقت واحد. ربّما تبدو أقرب إلى حروب رئيسة، وإلى بعض حروب فرعية. وهو تعقيد إضافي مع لزمة تعدّد «أطراف الصراع»، حتّى لم يعد طرفا الحرب الرئيسيَّين الفاعلَين الوحيدَين فيها، وهذا نمطٌ معروفٌ يظهر في كلّ الحروب الأهلية في العالم.

أول الحروب معلومة بين الجيش وقوات الدعم السريع. وهي حربٌ سلطوية، جوهرها الحكم، بعدما وصلت شراكة طرفي المجلس العسكري الحاكم إلى نهايتها. الشراكة التي دشّنها قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتّاح البرهان، في أول يوم من وصوله إلى السلطة، بترقية قائد قوات الدعم السريع وتنصيبه نائباً له. استمرّت حتّى ما بعد 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، عندما نفّذا انقلاباً عسكرياً على الحكومة المدنية الانتقالية، فكانت آخر ورطة باعدت الشقّة بين الشريكين. وتشغل هذه الحرب بال الطرفَين، فيرفض الجيش وساطات دولية، ويخوض معارك مع المجتمع الدولي، محاولاً الحصول على اعتراف بشرعية ممارسته السلطة، ويُؤكّد أنّه لن يسلّمها لأحد. بينما تقاتل «الدعم السريع» محاولة الحصول على نصيب مما يبدو أنّها فقدته، وإلى الأبد. هذه، تبدو أقل الحروب تعقيداً، ويمكن أن تنتهي بانتصار طرف أو بتوقيع اتفاق سلام. هناك حرب عرقيّة تخوضها قوات الدعم السريع ضدّ مواطني الإثنيات غير العربية في دارفور، مثلما فعلت في مدينة الجنينة الحدودية. عندما استهدفت أبناء قبيلة المساليت؛ قتلت المدنيين ودفنت بعضهم أحياءً، وذلك تحت شعار «هذه الأرض لم تعد ملكاً للعبيد، إنّها ملك للعرب منذ اليوم». هذه حربٌ تريد إزالة مجموعة من السكّان، لن تنتهي بقرار، ولا يمكن التحكّم في آثارها، وتحتاج، إن توقّفت، لعملية مُحاسبة ومصالحة مجتمعية واسعة. تشغل هذه الحرب بال المجتمع الدولي أكثر من غيرها. فهي مفهومة، ولا تتغير فيها المعادلات القديمة منذ 2003 إلّا بشكل يسير. ما زالت هناك هجمات مُسلّحة من القبائل العربية ضدّ القبائل الأفريقية بقصد التهجير القسري والإبادة.

هناك حرب أشبه بالجريمة المُنظّمة شنّتها قوات الدعم السريع في العاصمة الخرطوم وولاية الجزيرة. حرب نهب وسرقة أقرب إلى حرب العصابات المُنظّمة، حتّى أنّ بعض المناطق شهدت تهديداتٍ مماثلة لتهديدات عصابات المافيا. طلب جنودٌ من «الدعم السريع» من التجّار دفع مبالغ ماليّة نظير الحماية، ومن لم يستجبْ كان الجنود يلقنونه درساً يُؤكّد له حاجته إلى حماية مُسلّحة. في هذه الحرب نهبت عشرات الآلاف من السيارات، ومئات الآلاف من المنازل، وتعرّض المواطنون للترهيب والإذلال والاعتداءات الجنسية والجسدية، وصولاً إلى التصفية والاغتيالات.

هناك حرب رابعة، تخوضها الحركة الإسلامية السودانية، تريد فيها العودة إلى السلطة على أكتاف الجيش مرّة أخرى. في هذه الحرب، ترى الحركة الأسلامية أنّ الثورة الشعبية ضدّها مزيج من مؤامرة دولية خارجية وخيانة أمنية داخلية. تساهم الحركة الإسلامية في الحرب عبر كتائب منسوبيها (مليشيات مدنية عقائدية، مدّربة على حمل السلاح، ولها تنظيم قيادي عسكري)، لكنّها تخوضها حرباً مُقدّسة، هدفها الا يصل خصومُها إلى السلطة. وهي في سبيل ذلك، تقوم بأكبر عملية غسيل سمعة وتزييف، في محاولة لجعل كلّ خيارات التحوّل المدني الديمقراطي والتغيير السياسي محاولاتٍ مدانة، ومحرّمة، ذاق الشعب نتائجها وبالًا (!) وهذه الحرب تشغل بال بعض القوى السياسية المدنية بشكلٍ يجعلها تراها الحرب الرئيسية، التي تهون في جانبها بقية الحروب (!) فتتّخذ مواقفها وعينها على الحركة الإسلامية.

عن الانتخابات الرئاسية الإيرانية المُبكّرة

بشار نرش

في انتخابات رئاسية مبكّرة، وصفها المرشد الأعلى علي خامنئي بأنّها «استكمال لملحمة تشييع رئيسي»، وفي ظلّ الترقّب الداخلي والخارجي للقائمة النهائية لأسماء المُرشّحين المؤهّلين لخوض السباق الرئاسي، والتي سيُعلن عنها مجلس صيانة الدستور في 11 من الشهر الحالي (يونيو/ حزيران)، بعد إغلاق باب استقبال طلبات الترشّح، ينظر العديد من المحلّلين إلى هذه الانتخابات على أنّها اختبار حقيقي لشرعية النظام الإيراني، وذلك بعد تتالي الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية في السنوات الأخيرة، وتراجع نسب المشاركة الشعبية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. لذلك، يرى هؤلاء أنّ الانتخابات الرئاسية المُقبلة في إيران لن تكون مُجرّد انتخابات لاختيار رئيس جديد بدلاً من الرئيس إبراهيم رئيسي، الذي قضى في تحطّم مروحية مع مجموعة من المسؤولين الإيرانيين (في 19 مايو/ أيار 2024)، بل هي محاولة لإعادة إنتاج شرعية النظام الثورية، والحفاظ على النظام السياسي وهُويّته، خصوصاً في هذه المرحلة التي يمرّ بها النظام السياسي في إيران، والتي تتطلّب انتظام الصفوف وتوحيد الجبهات، وجعل جميع مؤسسات النظام ضمن إرادة الولي الفقيه علي خامنئي. انطلاقاً من ذلك، وخلافاً لرهانات بعضهم وتمنياتهم، فإنّ النظام الإيراني لن يسمح في الانتخابات الرئاسية المُقبلة بلُعْبة ديمقراطية حقيقية، فهذه الانتخابات يُنظَر لها، كغيرها من الانتخابات السابقة، أن تكون أقرب إلى الترتيب الداخلي ضمن دوائر الحكم. لذلك، من المُتوقّع أن يلجأ مجلس صيانة الدستور إلى استبعاد المُرشّحين البارزين من التيارين الإصلاحي والمعتدل، اللذَين فُرِض في حقّ كوادرهما عملية إقصاء كبيرة من مجلس صيانة الدستور في الانتخابات التشريعية التي جرت في مارس/ آذار 2023، مع إمكانية الإبقاء على المشاركة الشعبية في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وهذا الأمر، رغم أهميته، إلّا أنّه أقلّ أهمّية لدى النظام الإيراني، والذي يبدو أنّ جُلّ همّه واهتمامه مُنصبّ على تأمين استمرار السيطرة المطلقة على مفاصل الدولة، في محاولة منه لإعادة إنتاج شرعيّته الثورية والحفاظ على النظام السياسي وهُويّته.

(كاتب سوري في إسطنبول)

المبادرة الأميركية وحدود الممكن

جورج كعدي

المعلوم طبْياً أنّ من غير الممكن إنقاذ حياة مريض بمعالجة أعراض مرضه، من دون معالجة أصل المرض، سواء بالدواء أو بالاستئصال الجراحيّ. الاكتفاء بمداواة أعراض المرض أو تبعاته يقضي على المريض عاجلاً أم آجلاً. ويبدو أنّ الأميركيين لا يدركون، أو لا يريدون أن يدركوا، أنّ المعضلة العويصة في فلسطين لا تُحلّ، ولم تُحلّ تاريخيّاً، بالوعود والمسكّنات من نوع وعد «الدولتَين» المستحيل صهيونيّاً، أو من نوع «إعادة إعمار غزّة» ولم ينتهِ نتنياهو بعد من تدميرها لكي يُعاد بناؤها المُحتاجُ سنيناً طويلة بسبب حجم الدمار الهائل والمأساوي (!) يحترف الأميركيون منذ عقود طويلة السباحة في المياه الضحلة، ويمكن أن تنتهي بانتصار طرف أو بتوقيع اتفاق سلام. هناك حرب عرقيّة تخوضها قوات الدعم السريع ضدّ مواطني الإثنيات غير العربية في دارفور، مثلما فعلت في مدينة الجنينة الحدودية. عندما استهدفت أبناء قبيلة المساليت؛ قتلت المدنيين ودفنت بعضهم أحياءً، وذلك تحت شعار «هذه الأرض لم تعد ملكاً للعبيد، إنّها ملك للعرب منذ اليوم». هذه حربٌ تريد إزالة مجموعة من السكّان، لن تنتهي بقرار، ولا يمكن التحكّم في آثارها، وتحتاج، إن توقّفت، لعملية مُحاسبة ومصالحة مجتمعية واسعة. تشغل هذه الحرب بال المجتمع الدولي أكثر من غيرها. فهي مفهومة، ولا تتغير فيها المعادلات القديمة منذ 2003 إلّا بشكل يسير. ما زالت هناك هجمات مُسلّحة من القبائل العربية ضدّ القبائل الأفريقية بقصد التهجير القسري والإبادة.

هناك حرب أشبه بالجريمة المُنظّمة شنّتها قوات الدعم السريع في العاصمة الخرطوم وولاية الجزيرة. حرب نهب وسرقة أقرب إلى حرب العصابات المُنظّمة، حتّى أنّ بعض المناطق شهدت تهديداتٍ مماثلة لتهديدات عصابات المافيا. طلب جنودٌ من «الدعم السريع» من التجّار دفع مبالغ ماليّة نظير الحماية، ومن لم يستجبْ كان الجنود يلقنونه درساً يُؤكّد له حاجته إلى حماية مُسلّحة. في هذه الحرب نهبت عشرات الآلاف من السيارات، ومئات الآلاف من المنازل، وتعرّض المواطنون للترهيب والإذلال والاعتداءات الجنسية والجسدية، وصولاً إلى التصفية والاغتيالات.

هناك حرب رابعة، تخوضها الحركة الإسلامية السودانية، تريد فيها العودة إلى السلطة على أكتاف الجيش مرّة أخرى. في هذه الحرب، ترى الحركة الأسلامية أنّ الثورة الشعبية ضدّها مزيج من مؤامرة دولية خارجية وخيانة أمنية داخلية. تساهم الحركة الإسلامية في الحرب عبر كتائب منسوبيها (مليشيات مدنية عقائدية، مدّربة على حمل السلاح، ولها تنظيم قيادي عسكري)، لكنّها تخوضها حرباً مُقدّسة، هدفها الا يصل خصومُها إلى السلطة. وهي في سبيل ذلك، تقوم بأكبر عملية غسيل سمعة وتزييف، في محاولة لجعل كلّ خيارات التحوّل المدني الديمقراطي والتغيير السياسي محاولاتٍ مدانة، ومحرّمة، ذاق الشعب نتائجها وبالًا (!) وهذه الحرب تشغل بال بعض القوى السياسية المدنية بشكلٍ يجعلها تراها الحرب الرئيسية، التي تهون في جانبها بقية الحروب (!) فتتّخذ مواقفها وعينها على الحركة الإسلامية.

كاريكاتير — طارق نجم

الحرب التي تبدو لا مفرّ منها

رندة حيدر

شهدت حرب الإسناد، التي تحوّلت حرب استنزاف، التي يشنها حزب الله منذ ثمانية اشهر ضدّ إسرائيل، منعطفاً خطيراً يُنذر بعواقب وخيمة، ويهدد باحتمال تحوّل تبادل الضربات الموجعة، بين حزب الله والجيش الإسرائيلي، مواجهة واسعة النطاق بينهما، رغم تأكيد مسؤولي حزب الله، وآخرهم نائب الأمين العام للحزب نعيم قاسم، أنّ الحزب لا يريد توسيع المعارك، ولا يسعى إلى حرب شاملة، لكنّه مُستعدّ لها.

من يتابع ردود الفعل الإسرائيلية على تطورات الوضع الناشئ، اليوم، على الحدود، يلاحظ أنّها وصلت إلى نقطة جديدة وخطرة للغاية، وذلك في ضوء المعطيات التالية: أولاً، توسّع نطاق القصف المتبادل بين الطرفين، والأضرار الكبيرة التي خلّفها لديهما، لا سيّما الحرائق الكبيرة التي اندلعت، أخيراً، في أكثر من منطقة في إسرائيل جراء قصف حزب الله، ما أدّى إلى احتراق آلاف الدونمات، وخلّف أضراراً توازي، بحسب مصادر إسرائيلية، ضعفي الأضرار الناجمة عن حرب تمّوز (2006) بين إسرائيل وحزب الله. ثانياً، نوعية الأسلحة الجديدة التي يستخدمها حزب الله في هجماته مثل صاروخ بركان، والمُسيّرات الانقضاضية، والحوّامات الناسفة، والتي ظهرت آثارها في الأضرار الكبيرة التي تعرّضت لها مواقع عسكرية، ومستوطنات مثل كريات شمونة، وغيرها من المستوطنات الإسرائيلية، التي تخوّلت مدنَ أشباح، مع دمار وخراب نرى صوره في صفحات الصحف الإسرائيلية يوميا. ثالثاً، تفاقم النقمة الشعبية في داخل إسرائيل ضد قرار الحكومة إخلاء مائة ألف شخص من سكان مستوطنات الشمال، ما حوّلها إلى هدف سهل لصواريخ حزب الله، الذي يمارس حربا نفسية على من بقي منهم من خلال إرسال رسائل إلى هواتفهم يعلمهم فيها أنّه يقصف منازلهم لأنّ الجنود الإسرائيليين يتمركزون فيها. رابعاً، تصاعد الأصوات في داخل إسرائيل، التي تطالب الحكومة والجيش الإسرائيلي برد قاس وعملية عسكرية واسعة النطاق ضدّ الحزب، حتّى لو كان الثمن المخاطرة في الدخول في حرب أخرى. رابعاً، زيادة عدد الاحتياط 50 ألف جندي إضافي، إلى جانب المُجنّدين حتّى الآن، والبالغ عددهم ثلاثمائة ألف جندي، وتزايد التصريحات الرسمية والتعليقات والتحليلات بأنّ صبر الله مخطئ في تقديره أنّ إسرائيل لا تريد مواجهة واسعة النطاق في لبنان، في التوقيت الحالي.

هذا كلّه يطرح أكثر فأكثر السؤال: هل حرب واسعة النطاق إسرائيلية ضدّ حزب الله في لبنان أصبحت أمراً لا مفرّ منه؟... للإجابة عن هذا السؤال تجب مراجعة حسابات الربح والخسارة الإسرائيلية. ليس خافياً على أحد أنّ أيّ قرار إسرائيلي بالقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق في لبنان بحاجة إلى ضوء أخضر من الإدارة الأميركية، التي، حتّى الآن، تقف موقفاً حازماً ضدّ أي عمل عسكري من هذا النوع، قد يُؤدّي إلى اندلاع حرب إقليمية إذا انضمّت إلى القتال إلى جانب حزب الله الميليشيات الموالية لإيران الموجودة في سورية والعراق واليمن. ناهيك عن أنّ الخارجية الأميركية لا تزال تُؤمن بإمكانية إعادة الهدوء إلى الحدود فور التوصّل إلى إبرام صفقة المحتفوظين، التي تعرض عليها بايدن أخيراً، والتي تعتمد على مقترحات من الحكومة الإسرائيلية نفسها.

هناك عامل أساس، ربّما هو الأكثر أهمّية؛ ماذا سيكون هدف العملية العسكرية الإسرائيلية ضدّ حزب الله في لبنان؟... ليس القضاء على حزب الله مثل هدف القضاء على «حماس» في حرب غزّة، لأنّه هدف مُستحيل التحقيق. فهل يكون الهدف في هذه الحال تلقين حزب الله درساً قاسياً من خلال ضرب قواعده ومنشآته، في كلّ لبنان، العسكرية وغير العسكرية، مع كلّ ما يستتبع ذلك من ردّ إسرائيلي قاسٍ جداً، أي إطلاق نار في غزّة بدل أن يتوقف كثيف للجبهة الداخلية الإسرائيلية (بعض الخبراء الإسرائيليين يتوقعون تعرّض إسرائيل يومياً لقرابة 3000 صاروخ ولمدة زمنية غير محدودة) فيما يشبه عملية انتقامية سيدفع الطرفان (لا سيّما المدنيون) ثمنها غالياً، ما سيخلق غزّة جديدة في لبنان، ويؤلّف الرأي العام أكثر فأكثر ضدّ إسرائيل؟ أمْ أنّ الهدف سيقتصر على أيام من القتال يكون الغرض منها إبعاد قوات حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني؟ لكنّ هذا يمكن أن يتحقّق، كما يُشدّد الوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين، من طريق المفاوضات، وليس بعملية عسكرية وخيمة العواقب على الطرفين.

من دون تحديد واضح للهدف من العملية العسكرية، في التوقيت الحالي، ضدّ حزب الله في لبنان، يأخذ في الاعتبار كلّ حسابات الربح والخسارة، لن يكون من السهل على حكومة نتنياهو المخاطرة بتوسيع القتال في لبنان في هذه اللحظة الحرجة، التي تجرى فيها مناقشة التوصّل إلى وقف إطلاق نار في غزّة أسابيع عدّة في المرحلة الأولى، والذي لا بد أن ينعكس في المواجهات مع حزب الله.

(كاتبة لبنانية)

> ليس خافياً على أحد أنّ أيّ قرار إسرائيلي بالقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق في لبنان بحاجة إلى ضوء أخضر من الإدارة الأميركية

ملاحظات سورية على مؤتمر بروكسل

آلاء عوض

اختُتم مؤتمر بروكسل الثامن لدعم سورية ودول الجوار نهاية الشهر الماضي (مايو/ أيار)، ولم يبرز من النقاشات، التي خاضها من يُفترض أن يُمثلوا شرائح المجتمع السوري في داخل البلاد، وفي الشتات، سوى الرقم الأخير الذي يُجمّل حجم المساعدات التي تعهّدت بها الدول المشاركة للشعب السوري، وللمجتمعات المضيفة للاجئين. من الجوانب الإيجابية للمؤتمر أنّه يساهم في جمع الأموال من الدول المانحة لدعم الجهود الإنسانية والتنموية، ويُعزّز التنسيق الدولي بشأن الأزمة السورية بين الفاعلين وفنظمات الأمم المتّحدة والمُنظّمات غير الحكومية (NGO). كما أنّه يُبقي الأزمة السورية في دائرة الاهتمام الدولي، ويكاد يكون المنصّة الوحيدة المُتبقية، التي تجمع أطيافاً واسعة من الشعب السوري تحت سقف واحد، بعد 13 عاماً من الصراع. لكنّ هذا الحدث المُهمّ بدأ يُختزَل، شيئاً فشيئاً، حتّى تحوّل عملية توزيع حصص وأرباح (Dividend) بلغة البورصة. وبشكل أدقّ، هو اللحظة التي تسبق ذلك، إذ يكون الجميع في تنافس محموم لنيل النصيب الأكبر. وتفتتح دول الجوار المشاركة في المؤتمر عملية المنافسة.

الرقم الثاني المُلفت في المؤتمر، بعد مبلغ المساعدات، عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار. فهو بحسب المُتحدّثين 8,5 ملايين سوري؛ نحو 1,5 مليون في مصر، بينما يبلغ عدد اللاجئين السوريين في العراق حوالي نصف مليون، وفي تركيا، العدد الأكبر، ويصل إلى 3,7 ملايين، ونحو 1,5 مليون في لبنان. أمّا الأردن، فقد ذكر وزير خارجيتها أيمن الصفدي، وجود نحو 1,3 مليون لاجئ سوري. وإذا صدقت الأرقام، وأضفنا إليها حوالي مليون في أوروبا، ومعهم المغتربون، يُصبح نصف الشعب السوري خارج البلاد.

شارك ممثلو الدول المذكورة في المؤتمر في الحديث المُكرّر عن الأعداد الكبيرة للسوريين الذين يُشكّلون ضغطاً كبيراً على الموارد والخدمات العامة، ممّا يؤدّي إلى تحدّيات اقتصادية واجتماعية كبيرة مثل ارتفاع مُعدّلات البطالة وانخفاض مستوى الخدمات. ودعوا إلى زيادة الدعم الدولي والمساعدات المالية لمواجهة هذه الأعباء، مُؤكّدين أنّ الدعم الحالي غير كاف، كما شدّدوا على أهمية توفير الظروف الملائمة لعودة اللاجئين السوريين بشكل «آمن وكريم وطوعي»، في وقت تشارك فيه دولهم (بنسب متفاوتة) في الإعادة القسرية. يخرجُ عن السياق المعهود ما جاء به وزير الخارجية اللبناني عبد الله بو حبيب، حين طالب بنحو مائة مليار دولار تعويضاً عن الأعباء التي تحمّلتها بلاده نتيجة استضافة اللاجئين، وتحذيره من «الانفجار الكبير»، ومطالبته بالداتا من مفوضية اللاجئين، وهي أزمة لا تزال مُستمرّة بين الطرفين لم تُحلّ.

على الجانب السوري، هناك كثير لقوله. فجلسات المُنظّمات غير الحكومية (NGO) امتدّت أياماً، وتشابه طرحها وتكرّر، ولم تقدّم شيئاً يختلف عمّا نُوقش خلال ثمانية أعوام من عمر المُؤتمر. ويبرز سؤال حقيقي: هل تمثّل هذه المنظّمات حقّاً المجتمع المدني السوري؟... عند سبر أسماء وعناوين ومجالات عمل المُنظّمات المشاركة، لا تجد قائمة تُعدّدها، ولا معايير لاختيارها وترشيح مُمثّليها، وكلّ عام يكون ظهورها في القاعة مفاجأة لكلّ متابع للشأن السوري عن كثب. وفي نظرةٍ سريعة على 23 ساعة من الفيديو، على موقع المجلس الأوروبي، الذي يسجل كلّ الجلسات، لا تجد ما يمكن الوقوف عنده.

من المواضيع المطروحة، تناولت الجلسات خريطة طريق لبيئة آمنة، وإعادة ضبط العملية السياسية، ودور المياه في تحقيق السلام في شمال شرق سورية، وتحدّيات تحويل المساعدات وحلولها، وقضايا الصحّة وحقوق الإنسان، ودور التعليم في بناء الديمقراطية والسلام، وإعادة إدماج العائدين. كما طُرح التعافي المُبكّر، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وأزمة الرعاية الصحية، و«فكّ شفرة مفهوم البيئة الآمنة»، وحقوق الإسكان والأرض، ووجهات نظر النساء بشأن شكل الدولة السورية المستقبلي. تحت هذه العناوين المُنتقاة، لم يظهر نقاش مُهمّ، وحتّى بعد انتهاء المؤتمر لا نعرف ما مصير هذه النقاشات، حتّى مع سطحيتها وتشتّتها، فكلّ عام بعد إغلاق أبواب المؤتمر تنتهي عاصفته، وعلى مدى عام، لا نقرأ سوى تقرير المفوّضية عن التعهدات وتوزيعها، ومدى التزام الدول بما التزمت نفسها به تجاه السوريين مالياً.

في جلسة عن المعتقلين، وعلى الرغم من الاعتراف باهمية دور الضحايا المفرج عنهم، لم يتضمّن النقاش مشاركة مباشرة منهم. وفي ساعة أخرى، نوقشت مشاكل السوريين في تركيا، مع غياب ملحوظ لممثلي المنظّمات غير الحكومية التركية عن المناقشات، أو حتّى عن فعّاليات المؤتمر نفسه. غياب مُنظّمات الدول المُستضيفة للسوريين يفوّت فرصة الاستفادة من مجموعة ضغط مُهمّة على الحكومات لتخفيف الانتهاكات، وتعزيز الحوار بين اللاجئين والمجتمعات المُستضيفة، وينطبق هذا على لبنان، والأردن، ومصر، والعراق، وغيرها.

تضغط معظم المُنظّمات المشاركة باتجاه تخفيف العقوبات على النظام السوري، بحسن نيّة أو بسوئها، والهدف المعلن رفع المعاناة عن الشعب السوري. وفي ردّ على أحد الأسئلة من رئيس مُنظّمة سورية، قال نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي، إيثان غولدريتش، إنّ الفساد وعدم كفاءة النظام السوري هما الأسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية في سورية، وليس العقوبات وحدها. وأشار إلى أنّه عند العثور على حالات امتثال زائد (over-compliance) للعقوبات، تُؤثّر سلباً في الشعب، فإنّها تُعدّل. في معظم النقاشات، أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن البيروقراطية وعدم التوازن في توزيع المساعدات، مشيرين إلى أنّ بعض المناطق تتلقّى اهتماماً ودعماً أكبر من مناطق أخرى. وتظلّ هذه المداخلات ضمن سياق أحقّية الدعم، ولمن يجب توجيهه، وأيّ المنظّمات أولى به.

تركّز اجتدة المؤتمر، كلّ عام، كثيراً على الحلول المؤقّتة والإنسانية من دون التطرّق بجدّية إلى الحلول السياسية للأزمة السورية. والمشكلة في سورية ليست فقط إنسانية، بل هي سياسية بالدرجة الأولى. لذا، فإنّ التركيز على المساعدات الإنسانية من دون الضغط الفعلي لإيجاد حلّ سياسي شامل يظلّ معالجة سطحية للأزمة. ونعود إلى المُنظّمات، فهي الحاضر الأبرز بعد المانحين. بينما تُناقش سبل دعم السوريين، يثير الأخيرون أسئلة عنها، فهي تتبع رقابة ماليّة في صرفها، وتُرفع تقارير للجهات المانحة، إلا أنّ هذا لا يُحقّق حتّى الحدّ الأدنى من الشفافية والمساءلة. وخلال سنوات الحرب أوجد ذلك شرخاً كبيراً بين القائمين على المُنظّمات والشعب السوري، وبات يُنظر إليهم مستفيدين من المعاناة أو داعمين ومساندين في زمن الشدّة. وهناك انتقادات كثيرة لعملهم، أدناها غياب التنسيق الشامل، وأعلاها الفساد.

طرح مُمثّلو المنظّمات خلال المؤتمر إشراك المجتمع المدني في المفاوضات السياسية، لكن، قبل دعم هذه الخطوة يجب حلّ أزمة حقيقية تقوم على سؤال: هل تُمثّل المُنظّمات غير الحكومية (NGO) المجتمع المدني السوري؟ قد يكون الجواب عند معظم السوريين لا، فهي تمثّل الجهات التي تُموّلها في طرف المعارضة، وفي طرف النظام هي الدائرة المحيطة بأسماء الأسد. نحتاج إلى تعريف للمجتمع المدني السوري، وما دور المُنظّمات فيه. وإذا ما كانت هي من يمثّله، فيجب أن تلتزم بمعاييره، أولها، أن تكون أقرب إلى المجتمع السوري، بالصدق والشفافية. ويجب أن تكون عملية التمثيل والاختيار واضحة للسوريين، وأن يحصل نقاش قبل المؤتمر بشأن من يحضر، وما هي أجندته، ومن يُمثّل، وإلا، سيستمر المؤتمر في تكرار النهج الفاشل نفسه، ويبقى منصّة لجمع التبرعات، وفرصة للحصول على فيزا «شنغن»، وتقديم اللجوء بعدها، كما فعل عديد من الحاضرين هذا العام.

(كاتبة سورية)

> التركيز على المساعدات الإنسانية في سورية من دون الضغط الفعلي لإيجاد حلّ سياسي شامل يظلّ معالجة سطحية للأزمة

سفير سعودي في دمشق

بشير البكر

طوت الرياض، رسمياً، صفحة القطيعة الدبلوماسية مع دمشق وعيّنت فيصل المجفل سفيراً لها في العاصمة السورية. وذلك، في خطوة تُعد الأكثر أهمّية منذ إغلاق سفارة المملكة هناك، استجابة لقرار جامعة الدول العربية عام 2011 بتجميد عضوية النظام السوري على خلفية استخدامه السلاح ضدّ الحراك السلمي للشعب السوري، الذي ثار للمطالبة بالحرّية والكرامة في مارس/ آذار من ذلك العام. وعلى مستوى الترتيبات الإجرائية، لا يُشكّل القرار السعودي مفاجأة، لأنّ البلدَين اتّفقا في العام الماضي (2023) على إعادة فتح السفارات، بعد زيارة وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إلى دمشق في إبريل/ نيسان من ذلك العام، ومشاركة رئيس النظام السوري بشّار الأسد في القمّة العربية في السعودية في جدّة في 19 مايو/ أيّار (2023)، وعلى هذا الأساس، قامت دمشق في نهاية العام الماضي بافتتاح سفارة في الرياض، وتعيين سفير لها، ولكنّ الرياض لم تتعامل بالمثل، وتأخّرت في تعيين سفيرها حتّى حُسِمَ الأمر خلال اللقاء الذي جمع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بالأسد، على هامش القمّة العربية الأخيرة في البحرين في 16 مايو الماضي.

تتجاوز الخطوة السعودية الأسباب التي قام عليها تجميد عضوية النظام في الجامعة العربية، وما تلاها من جهود عربية ودولية من أجل حلّ سياسي أساس القرارات الدولية، ومنها قرار مجلس الأمن الدولي 2245 (دعا إلى تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية مطابقاً بوقف أيّ هجمات ضدّ المدنيين بشكل فوري)، كما أنّها تُسقط من الحساب الاعترافات والتحفّظات، التي أبدتها بعض الدول العربية على دعوة رئيس النظام من أجل المشاركة في قمّة جدّة، وذلك خلال مباحثات جرت في القاهرة مطلع مايو من العام الماضي. وفي حينه، جرى الأخذ بوجهة نظر الأطراف الداعية إلى الانفتاح على الأسد، وكانت التبريرات والتقديرات تشير إلى أنّ رئيس النظام سوف يُقابل الانفتاح العربي بسلسلة من الخطوات الإيجابية في طريق تطبيع الوضع الداخلي، تمهيداً لحلّ الأزمة، ومن بين التعهّدات التي أعطاها للعرب: السماح بالعودة الطوعية لأكثر من مليوني مُهجّر سوري لجأوا إلى الأردن ولبنان؛ ووقف عمليات تهريب المُخدّرات إلى الأردن وبلدان الخليج العربي. ولكنّه لم ينفّذ ذلك، ويمكن اعتبار حصيلة عام من التجربة مُخيبة للآمال التي علّقها بعضهم على تغيير سلوك النظام. والدليل على ذلك، أنّه لم يحصل أيّ تقدّم ملموس في صعيد الانفتاح المُرتقب من الدول العربية لمساعدة سورية، باستثناء عودة العلاقات الدبلوماسية.

ورغم التوقّعات بنتائج إيجابية سريعة، فإنّ عودة الأسد إلى الجامعة العربية منذ عام، لم تتجاوز، حتّى الآن، الإجراء الرمزي لإنهاء عزلته الإقليمية، وبدء التطبيع السياسي، الذي من المُفترض أن يترافق مع تطبيع اقتصادي، لا سيّما من جانب الدول العربية الخليجية، ولكن لم يتحقّق شيء من ذلك كلّه، وظهر أن العلاقات مع النظام شبه مشروطة بتحقيق انفراج داخلي، يعبّر عن نفسه من خلال خطوات ملموسة. وحتّى لو كانت الخطوة السعودية الجديدة تشجيعية، ومحطة بداية، فإنّ الطريق نحو الحلّ يبدو طويلاً، ولن يكون سهلاً، وهناك عوائق عدّة مُهمّة، في رأسها، وصول النظام إلى حالة من التفكّك، تجعل من إعادة تأهيله مُهمّة شبه مُستحيلة. فهو يعاني من انقسامات داخلية، وتتنازعه كلّ من إيران وروسيا، في وقت لا تزال فيه سلطة الدولة مُقيّدة في أغلب المناطق، وتهيمن قوى الأمر الواقع على المساحة الأكبر من الجغرافيا السورية، وبالتالي، فإنّ المسألة السورية تنتظر معالجةً من نمط مُختلف، تقوم على إرادة دولية عربية من أجل فرض تسوية لا تقوم على إعادة تأهيل النظام، الذي بلغ قمّة الإفلاس. ولا يبدو أنّ هذا الأمر مطروحٌ على جدول الأعمال الإقليمية والدولية، في ظلّ حرب إسرائيل على غزّة، وحرب روسيا على أوكرانيا.

أوروبا ويمينها المُتطرّف

بيار عقيقي

حين تُعلَن نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي، مساء عد الأحد، سيخرج من يقول إنّ «أوروبا جديدة وُلدت في القرن الـ21»، وذلك في ترجمة لصعود اليمين المُتطرّف، وترجيح حصوله على نحو 25% من أصوات الناخبين الأوروبيين، أي نحو 180 مقعداً من أصل 720. بالصورة الشاملة، إنّ هيكلية البرلمان الأوروبي متشابكة مع باقي مؤسّسات الاتحاد الأوروبي، بما لا يسمح بتفرّد أيّ مؤسّسة بالقرار القاريّ. غير أن حصول اليمين المُتطرّف على أرقام عالية في البرلمان الأوروبي، لا يعني أكثر من تمكّن التطرّف من تأمين استمراريته، بعد نحو عقدٍ من تنامي نفوذه، بفعل أخطاء أوروبية، وأيضاً، بفعل «قناعة» كثيرين بجدوى خطاب الكراهية ومعاداة اللاجئين.

المسألة غير مرتبطة حصراً بنجاح اليمين المُتطرّف في هذه المؤسّسة، بل في انعكاسها لاحقاً على الدول الأوروبية، كلّ بمفردها، سواء في فرنسا، إذ باتت مارين لوبان في طريق الحلول مكان إيمانويل ماكرون في الإليزيه، في عام 2027، أو في إيطاليا، حيث تتحوّل جورجيا ميلوني «قيصراً» مُتحدّرا من روما الخالدة، تحديداً، في ظلّ مساعيها لتجميع الأحزمة اليمينية الأوروبية تحت ظلالها. في الأساس، كيفما تنظر إلى أوروبا تجد يميناً مُتطرّفاً، إمّا في السلطة، وإما معارضاً أكبر. حتّى أنّ المانيا، التي تباهت بالقضاء على مفاهيم العنصرية التي أرساها الحزب النازي في الثلاثينيات، باتت تراقب برعب اختراق الوريث المُفترض، حزب البديل من أجل ألمانيا، برلين وبروكسل.

يعني ذلك أنّ مستقبل أوروبا اليميني المُتطرّف، لم يعد غداً، بل اليوم. وما كان مُرتقباً حين تمكّن جان ماري لوبان من الوصول إلى الجولة الثانية من الرئاسيات الفرنسية في عام 2002، بوصفه أول يميني مُتطرّف ينافس في الجولة الأخيرة على رئاسة فرنسا، أضحى أمراً واقعاً، ممّا سيُفضي إلى تغييرات جذرية في السياسات الداخلية الأوروبية. ومع أنّ أولى مُؤشّرات هذه التغييرات، برزت بمحاولة أولاف شولتز في ألمانيا، وماكرون في فرنسا، وغيرهما، في اعتماد سياسات مُحاكية لأفكار اليمين المُتطرّف، غير أنّ أمثال الأخير لا يقبلون بأنصاف الحلول، رغم أن ميلوني قدّمت نموذجاً لما يمكن تسميته بـ«السياسي اليميني المُتطرّف البراغماتي». لن يهدأ اليمين المُتطرّف في أوروبا، شأن كلّ ما وهو مماثل له في العالم، قبل تحقيق أجندته، التي تفرز الناس إلى طبقات دينية وعرقية، وتصنّف البشر وفقاً لترتيب لا يدرك كنهه سوى اليمين المُتطرّف لا غير.

ويما أنّه صادف أنّ أوروبا، منذ معاهدة وستفاليا (1648) والنهضة الصناعية وعصور التنوير والثورات، مختبر الأفكار وانتشارها في العالم، فإنّ تداعيات تقدّم اليمين المتطرف فيها، تشريعياً، ستؤثّر بدرجة هائلة على العالم: من الجوار الشرقي في روسيا وتركيا وجنوب المتوسّط وشرقه، إلى خلف المحيط الأطلسي، حيث ينتظر البيت الأبيض عودة دونالد ترامب إليه، ما لم يحصل أمر يغيّر مسار الرئيس السابق. ستقضي هذه التحوّلات إلى حيث يحلو لفلاديمير بوتين وشي جين بينغ القول إنّ «عالماً مُتعدّد الأقطاب قد بدأ»، على قاعدة أنّ اليمين المُتطرّف يعزل نفسه إذا كان في عالم غير قادر على

السجّاد الأحمر الصيني مفروشاً لقيس سعيّد

سالم لبيض

أنهى الرئيس التونسي قيس سعيّد في 1 يونيو/ حزيران الحالي زيارةَ دولةٍ دامت أربعة أيام إلى جمهورية الصين الشعبية، تخلّلتها مشاركته، ضيفَ شرفٍ، في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري العاشر لمنتدى التعاون العربي - الصيني، الذي انعقد في 30 مايو/ أيّار 2024 في بكين، بحضور الرئيسَين المصري والإماراتي، وملك البحرين، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية. لقي الرئيس التونسي حفاوة لافتةً من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ، الذي أقام على شرفه في 31 مايو 2024 مراسم استقبال رسمية، وفرش له السجّاد الأحمر خلال مختلف مراحل الزيارة. في ظاهرها، تبدو زيارة سعيّد، المُشبعة بالجوانب البروتوكولية والرمزية والاجتماعات البينيّة، ذات أهمية قصوى. فقد افتتحت الزيارة باستقبال رسمي على أنغام النشيدَين الرسميَّين للبلدَين، وتنظيم اجتماع للرئيسَين والوفدَين المرافقَين، تلت ذلك مأدبةُ غداءٍ على شرف رئيس الجمهورية التونسية وحرمه، بحضور الرئيس الصيني وحرمه. كما تضمّنت الزيارة وضع إكليل من الزهور على النُصُب التذكاري لأبطال الشعب الصيني في بكين، وتنظيم جلسة عمل مع الوزير الأول الصيني، ولقاء رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، وزيارة مقرّي شركة هواوي العملاقة ومكتبتها المركزية، التي أهداها سعيّد أعمالاً تونسية ذات مكانة تاريخية، على غرار «تاريخ ابن خلدون» ومقدّمته، وكتاب «العمر في المؤلفات والمصنفين التونسيين» للمؤرخ حسن حسني عبد الوهاب، ومؤلّفات الوزير والأديب محمود المسعدي، وأنهى جولته بالتوجّه إلى مقرّ الشركة الصينية «BYD» المتخصّصة في صناعة وسائل النقل البري بالطاقة الكهربائية وبالطاقات الهجينة. أمّا في ما يتعلّق بمُخرجاتها، فقد كانت الزيارة محدودة النتائج، اقتصرت على توقيع مجموعة من مذكّرات التفاهم بشأن إنشاء فريق عمل للاستثمار، وتقوية التعاون الإنمائي، والنهوض بتفعيل مبادرة التنمية العالمية، وفي مجال التنمية الخضراء ومنخفضة الانبعاثات الكربونية، ومذكرة بين التلفزة التونسية ومجموعة الصين للإعلام. كما وُقّع اتفاق تعاون بين الإذاعة الوطنية التونسية والهيئة الصينية للإذاعة والتلفزيون، وآخر بين وكالة تونس أفريقيا للأنباء ووكالة أنباء شينخوا الصينية.

محدودية مُذكّرات التفاهم المُوقّعة وضعفها وفقدانها الجدوى والأهمية، متأتٍ، كذلك، من غموض بعضها، وعدم تفصيل القول فيها، واقتصار بعضها الآخر على قطاع الإعلام الحكومي، فقد كان على الرئيس سعيّد أن يصحب في زيارة الدولة التي أدّاها إلى الصين رؤساء الشركات المُهمّة من القطاعَين العامّ والخاصّ لعقد الصفقات الاستراتيجية والمشاريع الكبرى، التي تحتاجها تونس في هذه المرحلة، بدلاً من الاقتصار على فريق عديم الجدوى الاقتصادية والتخطيط والاستشراف الاستراتيجي، يتكوّن من وزيري الخارجية والتجهيز، وثلّة قليلة من مستشاريه. وكان عليه أن يحمل في حقيبته الدبلوماسية خريطةَ طريقٍ تنمويةٍ علاماتها ورواسيها مشاريع عمّلاقة تبحث عن تمويل أو عن شركات بحجم الشركات الصينية لإنجازها، وهو الذي تحدّث كثيراً عن القطار السريع، الذي يرغب في إحداثه، ويربط مدينة بنزرت في الشمال التونسي بمدينة تطاوين في أقصى الجنوب، وعن المدينة الصحّية بولاية القيروان.

كان على الرئيس سعيّد، أيضاً، وانطلاقاً من مبدأ استمرار الدولة، ألّا يتجاهل مُذكّرات التفاهم التي وقّعها رئيس الحكومة يوسف الشاهد، وبعض وزرائه، مع الطرف الصيني عام 2018، وذلك على هامش القمّة الأفريقية - الصينية، أو أثناء المنتدى الدولي للاستثمار بتونس، وقد جاءت في سياق إعلان انخراط تونس في طريق الحزام والطريق، فهي أكثر واقعية وقابلية للإنجاز، وجدواها الاقتصادية والمالية مُؤكّدة. ومن أهم المُذكّرات التي وقّعت، آنذاك، مُذكّرة تفاهم لإنجاز ثلاث دراسات جدوى فنية واقتصادية لمشاريع تبرورة بمدينة صفاقس والمدينة الإدارية ومترو مدينة نابل، ومُذكّرة تفاهم ثانية لإنجاز الخط الحديدي السريع طبرقة – تونس - رأس جدير، وأخرى، ثالثة، تتعلق بإنشاء المدينة التجارية - الصناعية في ميناء جرجيس التجاري، وتطوير هذا الميناء، وجعله نقطة وصل مع ليبيا والجزائر وأفريقيا جنوب الصحراء، وإنشاء خطّ حديدي يصل الميناء بمدينة قابس، مروراً بمدينة مدنين، التي سيقع ربطها بجزيرة جربة السياحية عن طريق جسر أجيم - الجرف. لم ترَ تلك المشاريع النور، فقد عُرقِلَت وجُعِلَت مُجرّد حبر على ورق من قوى نافذة داخلية وخارجية لها مصلحة في إبعاد الصين عن لعب دور اقتصادي أو مالي في تونس، رغم بلوغ بعضها مرحلة استكمال الدراسات الفنّية، ولكنّها لم تكن من ضمن أولويات الرئيس سعيّد، ولم تُدرجْ في جداول أعماله، فهي ترمز إلى ما أصبح يُسمّى «العشرية السوداء»، التي يرغب سعيّد في محو آثارها، وكلّ ما يمتّ لها بصلة من الذاكرة الوطنية والجماعية للتونسيين وغير التونسيين.

وكمثال على ذلك، تحدّث الرئيس سعيّد أثناء زيارته المكتبة الكبرى لشركة هواوي عن الإرث الدستوري التونسي، منذ دستور قرطاج وحتّى دستور 25 يوليو/ تموز (2022)، الذي خطّه بيمينه من دون مشاركة من أيّ كان، متناولاً ما سمّاه دستور القرن السابع عشر، وهو دستور وهمي غير موجود، فالأمر يتعلّق بدفتر جبائي، ودستور 1861، الذي وضعه محمد الصادق باي، ونظيره لعام 1959 المنسوب إلى الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، ولكنّه قفز عن دستور الثورة التونسية لعام 2014، وتجاهله، ولم يشر إليه البتّة، متناولاً نصّ 2022 بالشرح والتفسير، رغم أنّ لدستور 2014 الفضل في نشأة الديمقراطية التونسية، التي مكّنت قيس سعيّد من الترشّح والوصول إلى الرئاسة عام 2019، وحكم تونس خمس سنوات، سيكون موفّاها يوم 23 أكتوبر/ تشرين الأول المُقبل. وغير بعيد عن مكان عزف ألحان أغنية «تحت الياسمينة في الليل»، من الفرقة الصينية خلال استقبال رئيس الجمهورية قيس سعيّد من نظيره الصيني في 31 مايو، كان رؤساء 84 شركة صينية عملاقة، من مختلف المجالات، يعملون على إبرام عقود استثمارية في ليبيا، ويتسابقون لالتقاط الصور التذكاريّة مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، على هامش انعقاد أعمال الملتقى الاقتصادي الصيني - الليبي الأول. سيقول بعضهم، لا يجوز المقارنة بين ليبيا الغنيّة بثرواتها، وهي مقبلة على عملية إعمار تتسابق الشركات العالمية للفوز بمشاريعها الإنمائية وإعادة البناء، وتونس التي تعيش حالة ركود اقتصادي مزمن، وأزمة مالية مُتفاقِمة. لكنّ هذا القول لا ينفي عن زيارة سعيّد إلى الصين خلّوها من اصطحاب أهل الذكر، من رجال الأعمال والرؤساء والمديرين العامين للشركات العمومية، لتنظيم لقاءات مع الشركات الصينية، وإبرام العقود معها على قاعدة الاستثمارات الخاصّة أو في إطار الشراكة بين القطاعَين الخاصّ والعامّ، ذلك أنّ أصحاب الشركات ورجال الأعمال وهياكلهم المهنية هم حجر الزاوية في زيارات رؤساء الدول إلى الخارج، إذ يكون الاقتصاد والمال مُحتوى التفاهمات السياسية كافّة. إن عدم جدّية ما عُقد من تفاهمات وشراكات استراتيجية مع الجانب الصيني في مجال التنمية الخضراء ومنخفضة الانبعاثات الكربونية، على سبيل المثال، تتجلّى في ما شهده قصر الحكومة التونسية بالقصبة، قبل زيارة الرئيس سعيّد إلى الصين بيوم واحد، من «توقيع مذكرة تفاهم بين الجمهورية التونسية ومجمّع الشركات الفرنسية (توتال للطاقات - TotalEnergies) والنمساوية (فاربوند - Verbund) والتي تتعلق بتطوير وإنجاز مشاريع للهيدروجين الأخضر في تونس»، وفق البلاغ المنشور في صفحة رئاسة الحكومة التونسية على «فيسبوك»، مضيفاً «تهدف هذه الاتفاقية إلى تطوير وإنجاز مشروع لإنتاج 200 ألف طن من الهيدروجين الأخضر في مرحلته الأولى مع تركيز 5 جيغاواط من الطاقات المتجددة في أفق 2030. ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية إلى مليون طن سنوياً في المرحلة النهائية للمشروع. هذا، وتبلغ قيمة استثمارات المشروع حوالي ثمانية مليارات أورو في المرحلة الأولى و40 مليار أورو في مرحلته النهائية». وهذا الاتفاق كافٍ لإعطاء الدليل على أنّ تونس ما زالت أسيرة شراكاتها التقليدية، وهي لا تخلو من طابع هيمني وأسر استعماري مع الاتحاد الأوروبي، الذي سيكون المُستفيد الأول من وراء تلك البرامج ذات الانعكاسات البيئية الخطيرة على تونس، وأنّ ما يُروّج له من تنامي نزعة وطنية سيادية يقودها الرئيس قيّس سعيّد، وترمز إليها زيارته إلى الصين، هو مُجرّد شعار.

لقد أفضت زيارة سعيّد إلى الصين، رغم طابعها الاستعراضي الغالب ومنحاها الاحتفالي البيّن، وضعف نتائجها الاقتصادية، إلى بيان ختامي سمته الرئيسية، وفق ما ورد في نقطته الأولى، «تجديد الجانب التونسي التزامه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2758 الصادر في 25 أكتوبر (تشرين الأول) 1971 الذي يكرّس مبدأ الصّين الواحدة ويُقر بشرعية حكومة جمهورية الصين الشّعبية كممثل شرعي وحيد للصّين بأكملها، وبأن تايوان جزء لا يتجزّأ من الأراضي الصينية، ويدعم ممارسة الصين لسيادتها على كامل أراضيها وجهودها المبذولة لتحقيق وحدة البلاد والدفاع عن مصالحها الجوهريّة، ويدعم موقف الصين في رفضها لأي تدخل أجنبي في المسائل الداخلية المتعلقة بهونغ كونغ وشينجاينغ». والواقع أنّ هذا الموقف المُؤيّد للصين الواحدة لا يُحسب للرئيس قيس سعيّد، فقد سبقه إليه الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وفق مقال «وجود الصين في تونس: أيّ مدى وصل وإلى أين يتّجه»، المنشور في موقع معهد واشنطن في السادس من إبريل/ نيسان 2023. يتعرّض المقال، أيضاً، إلى الخشية الأميركية من العلاقة التونسية - الصينية، التي تأسّست بصفة رسمية في عام 1964، ولكنّها تعود بصفة غير مباشرة إلى اليوم الثاني من أغسطس/ آب 1957، تاريخ إرسال الزعيم الصيني ماو تسي تونغ برقية تهنئة للرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، بمناسبة تولّي الرئاسة وإعلان الجمهورية. لقيت زيارة سعيّد إلى الصين قبولاً شعبياً وإشادة من قبل الرأي العام التونسي، من خلال موجة تأييد واسعة اكتسحت مواقع التواصل الاجتماعي، رافقتها نقاشات ومتابعات دقيقة من وسائل الإعلام التونسية. فقد سُوّقت الزيارة تحت عنوان الدفاع عن السيادة الوطنية واستقلال القرار الوطني، وفتح شراكات استراتيجية خارج روابط تونس التاريخية ومعاهداتها مع القوى الغربية التقليدية، مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لعام 1995، ومُذكّرة التفاهم مع الولايات المتّحدة لعام 2015، التي تجعل من تونس حليفاً من خارج حلف الناتو. وهي نصوص لم يبادر سعيّد إلى مراجعتها أو إلغائها، مقابل الشراكة الاستراتيجية التونسية الصينية الجديدة، فلا يمكن الدخول في شراكات مُتعدّدة مع أقطاب وقوى دولية متناقضة ومتصارعة إلى درجة الحرب الباردة، كما هو الشأن في العلاقة الأميركية الصينية، بسب الموقف من تايوان. ويعود التأييد الشعبي التونسي المساند للزيارة الرئاسية إلى ما يستبطنه التونسيون من فِكَر إيجابيةٍ حول جمهورية الصين الشعبيّة، فهذه الدولة غير مُثقلةٍ بإرث استعماري أو بعدوان إمبريالي أو بحروب وبقتل لملايين البشر، على غرار ما فعلته فرنسا في الجزائر (1830-1962)، والولايات المتّحدة في العراق (1991-2003)، هذا، زيادة على نصرتها للقضايا العادلة وقوى التحرّر الوطني، وخاصّة القضية الفلسطينية، وتدخّلاتها التنموية الناجعة في أفريقيا وآسيا وأوروبا، فكلّما أُنجز مشروع عملاق في مكان ما من العالم، كانت الصين من وراء إنجازه. وللاستفادة من الصعود الصيني، تحتاج تونس ترجمة المساندة الشعبية للانفتاح على التنّين الصيني إلى عقد اتفاقيات مُلزمة يصادق عليها برلمان يتمتّع بمشروعية شعبية ومصداقية، ويدعم برنامجاً حكومياً جديّاً مُتعدّد المراحل لبناء تونس الجديدة، خارج مقاربات الهيمنة التقليدية، وبعيداً عن الشعارات المُضلّلة، ولعبة الأضواء الحارقة، وإغواء السجّاد الأحمر.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

> سوّقت الزيارة تحت عنوان الدفاع عن السيادة الوطنية واستقلال القرار الوطني، وفتح شراكات استراتيجية خارج روابط تونس التاريخية

> للاستفادة من الصعود الصيني، تحتاج تونس ترجمة المساندة الشعبية إلى اتفاقيات مُلزمة يصادق عليها برلمان يتمتّع بمشروعية شعبية

الهند: نهوض المعارضة رغم فوز حزب مودي

محمود الريماوي

كما كان متوقّعاً، فقد فاز التحالف الذي يقوده رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بما يُؤهّل هذا الأخير لترؤس الحكومة للمرّة الثالثة، ولخمس سنوات، وقد اقترع 642 مليون شخص في سبع مراحل، بدأت يوم 19 إبريل/ نيسان الماضي، وبينما احتفل حزب بهاراتيا جاناتا بفوزه بـ240 مقعداً، يضاف إليها ستّون مقعداً للقوى التي تشكّل منها التحالف الوطني الديمقراطي، فإنّ تحالف المعارضة (تكتّل الهند، وعموده الفقري حزب المُؤتمر) قد احتفل، أيضاً، بالنتائج، وذلك، لتضاعف عدد المقاعد التي حصل عليها عن انتخابات العام 2019، من 52 مقعداً إلى مائة مقعد، فيما نال التكتّل مُجتمِعاً 230 مقعداً من جملة مقاعد البرلمان البالغة 543 مقعداً، وهو ما يُؤذن بعودة حزب المُؤتمر التاريخي إلى حضوره القوي في الحياة السياسية والعامة بعد انحسار دام نحو ثلاثة عقود، كما يومئ إلى تشكّل تعدّدية قويّة في مجلس الشعب (البرلمان)، بعدما غادرت المعارضة موقعها الهامشي، وباتت في قلب الحياة السياسية ومؤسّساتها، وسط انقسامات اجتماعية مُحتدِمة تسبّب بها مودي، الذي أدار معركةً حول هُويّة البلاد، كما يراها هو وحزبه وحلفاؤه، فيما ترزح البلاد تحت وطأة مشكلات بنيوية مُستفحِلة، رغم ما يحيط بالهند من هالة أنّها خامس اقتصاد في العالم، غير أنّ هذا التصنيف المُتقدّم لا يحجب أنّ البلاد تحتلّ المركز 128 في العالم في مستوى الدخل الفردي. في يناير/ كانون الثاني 2024، افتتح مودي معبد رام ماندير، ليبدأ، وإن بصورة غير رسمية، حملته الانتخابية. بُنِيَ «رام ماندير» في موقع مسجد بابري، وهو مسجد يعود تاريخه إلى القرن السادس عشر، وقد استباحته جماعات هندوسية يمينية في عام 1992، ما أدّى إلى موجة عنف ديني دموي لم تشهدها الهند منذ عقود. ومن المفارقة أنّ الحزب الحاكم خسر دائرته الانتخابية في فايز أباد حيث يقع المعبد، وفاز مُرشّحٌ من حزب ساماجوادي المعارض ضدّ مُرشّح الحكومة، وكان بناء المعبد الهندوسي الكبير أداةً رئيسيةً لحملته الانتخابية.

وبدلاً من أن يرسم مودي وحزبه خريطة طريق لتنمية شاملة، فقد اختار في حملته تلقين ملايين الهنود دروساً عن ماهية الهند والهنود، وعن موقع الكتب المُقدّسة في تاريخ الهند، وفي تحديد مسار البلاد، ولم يتوانَ عن التعريض بـ200 مليون مسلم من شعبه، ناعتاً إياهم بـ« المُتسلّلين»، ضارباً عرض الحائط بقوانين الانتخابات، وبمبادئ الدستور العلماني التي تحظر نشر الكراهية، وبدلاً من تحفيز أبناء شعبه على العمل والإنتاج، بعد توفير الوظائف لهم، فإنّ ما يُؤرّق الرجلَ ليس مُعدّلات الفقر العالية، ولا البطالة، ولا الديون التي ارتفعت خلال ولايتي حكمه من 427 إلى 612 مليار دولار حتّى نهاية العام 2021، بل الخشية المزعومة من تزايد أعداد الهنود المسلمين، وعلى نحو قد يتجاوزون فيه عدد الهندوس، كما يهجس الرجلُ، علماً أنّ نسبة المسلمين لا تزيد عن 13% من مجموع مليار وأربعمائة مليون نسمة. وبسلوكه هذا المسلك في إثارة النعرات وشحن الغرائز، وبصورة تصاعدية منذ زهاء عشر سنوات على الأقلّ، فإنّ الرجل قد اختار طريقه لحجب المشكلات الفعلية وإلهاء جموع الناس عن مصادر معاناتهم، وكيف أنّ النمو الاقتصادي الذي يجري الزّهْوَ به، لا ينعكس سوى في حياة شرائحَ ضئيلةٍ من المجتمع، وبينما يُمثّل الأشخاص الذين تقلّ أعمارهم عن 25 عاماً أكثر من 40% من سكّان الهند، فإنّ 45,8% كانوا عاطلين من العمل بدءاً من ديسمبر/ كانون الأول 2022، وفقاً لمركز مراقبة الاقتصاد الهندي، وهو مركز أبحاث مُستقلّ في مومباي.

ومع صعوبات الوضع الاقتصادي في «أعرق وأكبر ديمقراطية في العالم»، فإنّ حزب بهاراتيا جاناتا يحافظ على ثقافة اجتماعية متوارثة ترقى إلى مستوى الأعراف الثابتة في تقسيم المجتمع وتصنيفه على نحو تراتبي، يبدأ برجال الدين فالعسكريين، ثمّ التجار، وانتهاء بالخدم والمنبوذين، وبينما ألغى الدستور الهندي في العام 1950 تصنيف المنبوذين أو فئة الداليت، فإنّ التمييز ضدّهم ظلّ سارياً بحكم التراتبية الاجتماعية، ويبلغ عدد هؤلاء 250 مليوناً، وكانوا من أكثر الفئات تعرّضاً للإصابة بوباء كورونا، كما أنّ نحو ثمانين مليوناً منهم يقبعون في السجون، ويُعتبَرون من بين أكثر مواطني الهند تعرّضاً للاضطهاد، بسبب التسلسل الهرمي للطائفة الهندوسية، وهو التسلسل الذي يحرص الحزب الحاكم على التمسّك به في إطار تشبّثه بتفسيره الخاص لهُويّة الشعب والبلاد، وحيث يجد المسلمون هناك من ينافسهم بين الهندوس في التعرّض للاضطهاد والتمييز.

ومن المفيد هنا المقارنة مع الصين الجارة الكبيرة التي تضاهي الهند في عدد السكّان، فبينما انتُشِلَ مئات الملايين من الصينيين من الفقر المدقع و«التاريخي»، مع حلول العام 2018، فإنّ الهند في عهد مودي لا تضع مكافحة الفقر المدقع على سلّم أولويّاتها، وتعرض دائماً أرقامها عن النمو الاقتصادي بمعزل عن واقع الفقر المطلق في البلاد، ولكأنّ هذا النمو ينمو في بلد آخر. وبينما ارتفع متوسّط نصيب الفرد من الدخل القومي في الهند عام 2022 إلى 2380 دولاراً بعد أن كان 1500 دولار عام 2013، إلّا أنّ هذا النمو لم يُؤدّ إلى انخفاض نسبة الفقر المطلق، وذلك، لأنّ دخول الأفراد شديدة التباين، خلافاً للصين التي وضعت مكافحة الفقر المطلق على رأس أولوياتها واعتبرتها هدفاً قائماً بذاته، بينما ما زال الحكم على الفقر المطلق في الهند يدور حول أنّه جزء من التراث، ومن الحظوظ الاجتماعية والمناطقية المتوارثة عبر آلاف السنين، وليس من الآفات الاقتصادية والاجتماعية، ولا من ضروب التنمية المشوّهة واجبة القضاء عليها.

والراجح، الآن، في ضوء نتائج الانتخابات، أن يشتدّ الحراك السياسي وتزداد معه وتيرة الانقسامات السياسية بين تكتّل أقصى اليمين الفائز، وبين القوى المُعتدلة، الوسطية منها، والعلمانية والديمقراطية، وأن تتجدّد المنافسات على انتخابات الولايات، وذلك بعدما اقترن فوز بهاراتيا جاناتا، وتحالفه، بتراجع حصّته في البرلمان، بعد أن ارتدّت عليه ديماغوجيا التجييش، وازدادت حاجته إلى أحزاب صغيرة لتحقيق الأغلبية وتمرير القوانين.

(كاتب من الأردن)

> بدلاً من أن يرسم مودي وحزبه خريطة طريق لتنمية شاملة، فقد اختار في حملته تلقين ملايين الهنود دروساً عن ماهية الهند

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads